الأدوار المستجدة لمؤسسات التعليم المستمر في الوطن العربي في ضوء مجتمع المعرفة

بحث ضمن متطلبات مقرر "فلسفة التعليم المستمر"

إعداد

الباحث: علي بن معجب الشهراني

الناشر

المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة

جمهورية مصر العربية

يناير ٢٠١٨

الأدوار المستجدة لمؤسسات التعليم المستمر في الوطن العربي في ضوء مجتمع المعرفة

الباحث: علي بن معجب الشهراني

المستخلَص

يعتبر مجتمع المعرفة هو ذلك المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي وصولا لترقية الحالة الإنسانية باطراد. ويتصف مجتمع المعرفة بأنه مجتمع التعلم يضم منظمات تعلم يعتمد فيها النجاح، الاقتصادي على قدرة العاملين على التعلم الذاتي والتعلم التشاركى، واقتصاد المعرفة ويعمل بطاقة العقل.

ويتناول البحث خصائص مجتمع المعرفة التخصصية، ومنظمات التعلم، العمل في فريق، والاستقصاء، والتعلم المستمر، وتقنيات الاتصال والمعلومات، والعولمة.

دور مؤسسات التعليم المستمر في بناء مجتمع المعرفة : تقدم ثقافة عامة ذات مستوي عال، وغرس الانضباط المستمر للتعلم، وتفتح أبوابها للجميع، وتقدم المعرفة في صورة محتوي وعمليات، والتعلم يجب أن يعم المجتمع كله. واستعداد مؤسسات التعليم المستمر في الوطن العربي استيفائها للإسهام في بناء مجتمع المعرفة : إعادة النظر في رسالة مؤسسات التعليم المستمر وأهدافها، وتحويل مؤسسات التعليم إلى منظمات تعلم، وتطوير المناهج وطرق التدريس وأساليب التقويم، وتطبيق تقنيات الاتصال والمعلومات في التعليم واستيعاب متطلبات العولمة، وجهود ضمان الجهود.

Emerging roles of institutions of continuing education in the Arab world in light of the knowledge society

Ali bin Me'geb Al-Shahrany
Faculty of Education – King Saud University – Saudi Arabia

Abstract

A society of knowledge is a society based primarily on the extending, production and efficient use of knowledge in all domains of community activity, in order to progressively promote the human aspect. The knowledge society is a learning community that includes learning organizations where economic success depends on the ability to self-learn and participating in collaborative learning and the economy of knowledge and it depends on the power of mind.

The research addresses the characteristics of the knowledge society, such as specialized knowledge, learning organizations, teamwork, investigation, continuous learning, communication and information technologies, and globalization

The role of continuing education institutions in building a knowledge society is to provide a high level of public culture, instill continuous discipline for learning, open its doors to all, and provide knowledge in content and processes. Learning must be shared by society as a whole and Reconsidering the mission and objectives of continuing education institutions, transforming educational institutions into learning organizations, developing curricula, teaching methods and methods of assessment, applying communication and information technologies in education, assimilating globalization processes, and efforts to ensure efforts.

الأدوار المستجدة لمؤسسات التعليم المستمر في الوطن العربي في ضوء مجتمع الأدوار المعرفة

إعـــداد

علي بن معجب الشهراني

مقدمة :

منذ أن قدم عالم الاجتماع الأمريكي دانيل بيل " مجتمع المعرفة" عام ١٩٧٣م واصفًا التحول الاقتصادي من اقتصاد صناعي قائم على الصناعة يركز على إنتاج السلع وتسويقها إلى اقتصاد معرفي قائم على المعرفة يركز على إنتاجها وتطبيقها، منذ ذلك الحين كثرت الكتابات في هذا المجال، ولعل أبرزها كتابات بيتر دروكر التي بدأت عام ١٩٩٣م والتي من خلالها طور مفهوم مجتمع المعرفة بصورة أوسع، كما ظهرت كتابات عدة حول هذا المفهوم وأُعدت تقارير وخطط وبرامج لإعداد الشعوب لهذا المجتمع، ولعل تقريري التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٣م يشكلان أبرز هذه الجهود في منطقتنا العربية (تقرير التنمية، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣).

والمقصود بمجتمع المعرفة هو " ذلك المجتمع الذي يقوم أساسًا على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد، والمجتمع المدني، والسياسة، والحياة الخاصة، وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية"(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣، ص٣٩).

ويتصف مجتمع المعرفة بأنه مجتمع للتعلم يضم منظمات تعلم يعتمد فيها النجاح الاقتصادي على قدرة العاملين على التعلم الذاتي وعلى التعلم التشاركي،

حيث يتعلمون من بعضهم بعضًا، كما يتصف الاقتصاد في مجتمع المعرفة بأنه اقتصاد المعرفة، يقوم على المعرفة ويعمل بطاقة العقل (طاقة التفكير والتعلم والابتكار)، وليس بالثروة الطبيعية أو بطاقة الآلة.

ومن اللافت للنظر أن معظم التقارير الحديثة للمنظمات الدولية تركز على المعرفة وتؤكد عليها، حيث نجد أن تقرير البنك الدولي المعنون "بناء مجتمعات المعرفة" تحديات جديدة أمام التعليم العالي" تقرير البنك الدولي، ٢٠٠٢م)، يركز على فكرة رئيسة مفادها أن المعرفة تعد أهم عنصر في التنمية الاقتصادية، كما يؤكد التقرير على أن قدرة المجتمع على إنتاج المعرفة واختبارها ومواءمتها وتحويلها إلى خدمات أو سلع يُعد عنصرًا مهمًا للنمو الاقتصادي المستمر وتحسين نوعية حياة الناس (تقرير البنك الدولي، ٢٠٠٢م، ص٧).

وفي هذا السياق أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢م، على أن المعرفة هي عماد التنمية، وسلعة ذات نفع عام تؤثر على جميع مناحي الحياة، كما أنها ضرورة للاقتصاد، وتفرض نفسها عليه بشكل متزايد، بل إن تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣م تمحور حول بناء مجتمع المعرفة. وتشير تلك الأعمال وغيرها بما لا يدع مجالاً للشك إلى أن المعرفة تحتل اليوم مركز التفكير عند الحديث عن بناء مجتمع الغد، أو أي تنمية اقتصادية.

فلم يعد المصدر الأساس للاقتصاد في مجتمع المعرفة يتمثل في رأس المال المادي أو في الثروات الطبيعية وإنما في رأس المال المعرفي (المعرفة). فالنفط والمواد الخام لم تعد تشكل العامل المهم في الإنتاج، وإنما يمكن أن تصبح كذلك عندما تستخدم هذه الموارد كأدوات لتطبيق الأفكار والمعارف. فعلى سبيل المثال عندما نشتري منتجًا ما، فإننا لا ندفع في الواقع السعر الحقيقي للمواد المكونة وأجر تصنيعها – كما لو قمنا بالعمل بأنفسنا – وإنما ندفع تكلفة المعارف التي أوصلت المنتج إلى ما هو عليه. فالحديد الذي يشكل جسم السيارة الفخمة التي نشتريها والإلكترونيات التي تربط أجزاءها ببعضها لا يزيد سعرها عن بضعة آلاف

من الريالات بينما تدفع نحن عشرات الآلاف من الريالات ثمنًا للسيارة، فالسعر لا تحدده المواد الخام وإنما المعرفة التي أوصلت المواد الخام إلى المنتج (السيارة) الذي نستفيد منه في حياتنا اليومية.

غير أن المعرفة لا تتأتى بثمن بخس؛ فالدول المتقدمة تنفق ما يقرب من ٢٠٪ من دخلها القومي في استيعاب المعرفة واكتسابها ونشرها، ويستحوذ التعليم على نصف هذه النسبة؛ كذلك تنفق المؤسسات الصناعية والتجارية في هذه الدول ما لا يقل عن ٥٪ من دخلها الإجمالي في التنمية المهنية للعاملين بها، و ٣-٥٪ في البحث والتنمية بهدف إنتاج معارف جديدة. ويحدد الإنفاق على إنتاج المعرفة ونشرها بين الناس قدرة الدول على المنافسة في العالم. ويتوقع أن يعتمد مستوى أداء الأفراد، والمؤسسات وحتى الدول على مدى قدرتها على اكتساب المعرفة وتطويرها وتطبيقها وتحويلها إلى منجزات (منتجات، خدمات، صادرات،...) على غرار اكتساب الثروة وتحويلها إلى منتجات صناعية. أي ستصبح المعرفة، بشكل متزايد عامل المنافسة الأول سواء بين الأفراد، أو المؤسسات أو حتى الدول. ولن يكون هناك دول غنية ودول فقيرة (ماليًا) وإنما سيكون هناك شعوب جاهلة وشعوب متعلمة (غنية أو فقيرة معرفيًا).

وفي المنطقة العربية تشير تقارير التنمية البشرية إلى أنه بالرغم من الإنجازات التي تحققت في مجال التوسع الكمي للتعليم، إلا إن الوضع العام لازال متواضعًا مقارنة باحتياجات التنمية، فالبلدان العربية تعاني من فجوة معرفية كبيرة، ولن يكون من السهل التغلب عليها لأن المعرفة هدف متحرك وحدودها دائمًا في توسع (تقارير التنمية البشرية، ٢٠٠٢-٢٠٠٣م).

ونظرًا لأهمية التعليم المستمر والتدريب واعتبارهما – إلى حد كبير – أهم عاملين في النمو الاقتصادي وفي إعداد الشعوب لمجتمع المعرفة، وللأهمية المتعاظمة للمعرفة في بناء المجتمعات، ولكبر الفجوة المعرفية بين الدول العربية

والدول المتقدمة، ولعظم الجهود المطلوب بذلها لبناء مجتمع المعرفة، ولأهمية دور مؤسسات التعليم المستمر في بناء مجتمع المعرفة، ومن هنا يتضح لنا أهمية البحث في هذا الموضوع الحيوي والهام.

مشكلة البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحديد الأدوار المستجدة لمؤسسات التعليم المستمر في الوطن العربي في ضوء مجتمع المعرفة، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

١- ما خصائص مجتمع المعرفة؟

٢- ما دور مؤسسات التعليم المستمر في بناء مجتمع المعرفة؟

٣- ما الاستعدادات الحالية لمؤسسات التعليم المستمر في الوطن العربي للإسهام في بناء مجتمع المعرفة؟

٤- ما المتطلبات الواجب على مؤسسات التعليم المستمر في الوطن العربي استيفائها للإسهام في بناء مجتمع المعرفة؟

منهج البحث :

وللإجابة عن هذه الأسئلة سيستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، لوصف الواقع وتحليل مكوناته مشخصًا الأبعاد المختلفة للتوصل إلى جملة من الاقتراحات والحلول.

مصطلحات البحث:

مجتمع المعرفة : ذلك المجتمع الذي يقوم أساسًا على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد، والمجتمع المدني، والسياسة، والحياة الخاصة، وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية"(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣، ص٣٩).

التعلم المستمر : بأنه ذلك التعلم الذي يرفع من مستوى المعرفة والتنافسية من خلا أنشطة التعلم مدى مراحل الحياة والذي يحقق التطور الشخصي والاجتماعي والمهني.

١- http://www.aacu.org/peerreview/pr-fa01/pr-fa01feature1.cf

أولاً: خصائص مجتمع المعرفة

لم يحدد الباحثون والكتاب الذين كتبوا في موضوع مجتمع المعرفة بوضوح خصائص هذا المجتمع، بل إن هذه الخصائص توجد متناثرة هنا وهناك. وللتوصل إلى رصد هذه الخصائص – والتي تظهر في المجتمعات المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وأوروبا الغربية واليابان بوضوح – قام الباحث بمسح أكبر قدر ممكن من الكتابات في هذا المجال وتوصل إلى الوصف التالي لمجتمع المعرفة ويمكن إجمال الخصائص في: المعرفة التخصصية، والعمل في فريق، ومنظمات التعلم، والاستقصاء، والتعلم المستمر، وتقنيات الاتصال والمعلومات، والعولمة، وضمان الجودة، وسنتناول كلاً من هذه الخصائص بالتفصيل كما يلي:

١- المعرفة التخصصية:

إن تطور فهم البشرية للمعرفة مر بمراحل عدة، فالبداية كانت مع بعض الفلاسفة اليونانيون وقدماء المصريين والصينيين والذين كانوا يرون أن المعرفة هي المعرفة الذاتية والتي تتمثل في النمو العقلي والأخلاقي والروحي للفرد. أما البعض الآخر من الفلاسفة فرأى أن الهدف من المعرفة هو إتقان الفرد لما يقول وكيف يقوله، وتتمثل في إتقان المنطق والقواعد والبلاغة.

والمعرفة تعد رأسمال الأفراد والمؤسسات والدول، فبالنسبة للأفراد يجب أن تكون هذه المعرفة تخصصية بدرجة دقيقة؛ وبالنسبة للمؤسسات يجب أن تتصل بمتابعة الجديد في مجال عملها، وبتدريب المنتسبين إليها على الجديد منها، وأن تحول المعرفة إلى منتج؛ وبالنسبة للدول عليها أن تهيئ الظروف المناسبة لنجاح الأفراد والمؤسسات في تحقيق أهدافهم المعرفية، وأن تعمل على نشر المعرفة بين جميع أفراد المجتمع بحيث لا تنحصر المعرفة في أفراد محددين في المجتمع، وأن تسهل توظيف المعرفة بصورة فعالة، كما أن عليها توفير السبل المناسبة للقادرين

على اكتشاف معارف جديدة واختبارها، وأن تضع السياسات اللازمة لنشر المعرفة وإنتاجها وتوطينها، وتحويلها إلى منتجات. كل هذا يتطلب تكاتف جهود الحكومات ومؤسسات التعليم بشكل عام – ومراكز البحث والمؤسسات التجارية والشركات الكبرى والمؤسسات الإعلامية لتحقيق هذه المهمة التي تعد الشعوب لمجتمع المعرفة (حيدر، ٢٠٠٤م، ص٩).

٢- منظمات التعلم:

لكي تنمو المعرفة وتتحول إلى منتجات فإن عمال المعرفة سيضطرون إلى الانتماء إلى منظمات تخصصية، وهذه المنظمات هي التي ستقوم بمعظم الخدمات التي سيحتاجها المجتمع، وسيعتمد مجتمع المعرفة بصورة رئيسة عليها، حيث ستقوم المنظمات بإنجاز كافة المهام الاجتماعية: التجارية، والصناعية، والصحية، والتعليمية، وغيرها. وتختلف فكرة منظمات التعلم عن مفهوم المصنع قديمًا ومفاهيم "تيلور" في الإدارة. فلقد كان يقسم العمل إلى أجزاء ويحدد لكل عامل الجزء الذي ينبغي عليه القيام به للحصول على المنتج؛ أما فكرة منظمات التعلم فترتكز على العمل الجماعي حيث يشارك الجميع في فهم المهمة المنوطة بهم ويستفاد من معارف ومهارات وإمكانيات وخبرات كل فرد في الفريق للقيام بالمهمة أو الحصول على المنتج. فالمنتج الذي يسعون إلى تصنيعه أو المهم التي يسعون إلى إنجازها ليست ثابتة بل متطورة، بفعل المنافسة والتقدم العلمي والمعرفي والتقني، لذلك لزم العمل الجماعي، وظهرت الحاجة إلى الاستفادة من جميع العقول في كل مؤسسة سواء كانت إنتاجية أم خدمية، حكومية، أم خاصة.

ومنظمة التعلم عبارة عن مجموعة من الأفراد الذين يتفاعلون مع بعضهم ومع العالم المحيط بهم، يعملون كفريق ضمن مؤسسة ويشعرون بالانتماء إليها، وفيها تتاح لهم الفرص لاكتشاف المعرفة وإنتاجها وتطبيقها، ويتصفون بأن لديهم القدرة والدافعية للتعلم المستمر والانفتاح على الآخرين (حيدر، ٢٠٠٤م، ص١٠).

وهي تضم مجموعة من المتخصصين الذين يعملون معًا في مهمة محددة، ولا تكون فعالة إلا إذا كانت متخصصة في تلك المهمة. كما أنها تقوم على فكرة المنتج، فمنتج المدارس والجامعات هم خريجوها، ومنتج المستشفيات أفرادً أصحاء، ومنتج الشركات ما تبيعه من منتجات. وهي توجد للخدمة التي تقدمها وليس لذاتها على عكس الأسرة والمجتمع مثلاً اللذين يوجدان لذاتهما. وهي تختلف عن المجتمع أو الجماعة التي ترتبط برباط ما مثل: اللغة أو الثقافة أو التاريخ أو الموقع، ولكنها ترتبط برابط المهنة أو التخصص.

وفي المجتمعات المتقدمة، والتي قد تبلور فيها مجتمع المعرفة، تشكلت معظم، إن لم نقل جميع، المنظمات المهنية، وتمتاز هذه المنظمات بأنها منظمات تعلم، أي أنه تنمي المعرفة لدى منتسبيها وتنشرها وتحولها إلى منتج. وهي تفعل ذلك للحفاظ على بقائها، فالمؤسسات (تعليمية أو تجارية أو صناعية، حكومية، أو خاصة أو غير ربحية) بحاجة إلى تطوير آليات تساعدها على التجديد المستمر، والاعتماد على السرعة والذكاء بصورة أكبر من الاعتماد على كمية الإنتاج أو الخدمة؛ وتشجيع المنتسبين إليها على تنمية مهارات الاختراع والابتكار والاكتشاف واستيعاب رضا الزبائن. لذلك فإن هناك حاجة إلى أن تدمج المؤسسات إدارات البحث/ الابتكار مع إدارات التسويق: أو الإدارات التي تقدم الخدمة في حال المؤسسات الخدمية لتكسر الحواجز فيما بينها، وأن تصبح منظمات تتعلم ذاتيا، يعمل فيها الباحثون ومختصو الخدمات معًا، يتواصلون بسهولة، ويحصلون على معارف من خارج المؤسسة بصورة منتظمة وقادرون على تطوير أفكار جديدة وعلى تطبيقها. أي أن تصبح بحق منظمات تعلم. فالمؤسسات الناجحة هي تلك القادرة على التجديد وهي التي تساعد منتسبيها على العمل في فريق، وهي التي تسعى دائمًا إلى تطوير أداء منتسبيها بحيث تصبح بحق مجتمعات للتعلم (المرجع السابق، ص١٢).

٣- العمل في فريق:

لعل من بين أهم مبررات ودواعي ما اصطلح على تسميته بالعمل في فريق هو الدراسات الدولية المقارنة ودراسات سوق العمل. فلقد استخلص الأمريكيون فكرة العمل في فريق من التجربة اليابانية في صناعة السيارات، وبالذات تجربة شركة ماستانج والتي أظهرت نجاحًا مشهودًا في توظيف مفهوم العمل في فريق توظيفًا فعالاً في صناعة السيارات. كما دعم هذا الاستخلاص التقرير الذي نشرته وزارة العمل الأمريكية عام ١٩٨٩ والمعنون " الاستثمار في الناس: إستراتيجية لمواجهة أزمة القوى العاملة الأمريكية" والذي خصص أحد فصوله لمناقشة دور التعليم في تحسين أداء القوى العاملة الأمريكية. ومن ضمن ما أكد عليه ذلك الفصل هو أن الموظفين سيضطرون، بشكل متزايد، إلى العمل في مجموعات متعاونة، وإلى اتخاذ قرارات مهمة تتصل بالإنتاج ومشكلاته، وإلى تطوير قدراتهم لاكتساب مهارات وسلوكيات جديدة في العمل. لذلك حث التقرير مؤسسات التعليم على تعديل أساليب التعليم لتتفق مع ما سيواجهه خريجوها في مواقع عملهم مستقبلاً. من هاتين التجربتين ظهرت الدعوة إلى أن يتعلم الفرد كيفية الاندماج في الفريق، وكيفية الانتقال في العمل بين الفرق، وتحديد ما يتوقعه من الفريق، وما ينبغي أن يسهم به لعمل الفريق. كما تم التأكيد على أن يعمل جميع المنتسبين لمؤسسة ما معًا إذا ما أرادوا لمؤسستهم البقاء في السوق؛ وهنا يتعين اقتراح أن يشترك جميع العاملين بالمؤسسة (عامة أو خاصة) في وضع رؤية ورسالة وفلسفة واضحة ومحددة للمؤسسة، وأن يترجموا ذلك في أهداف بعيدة وقريبة الأمد تكون واضحة ومفهومة للجميع، وأن يطوروا أدوات لقياس مدى تقدم المؤسسة نحو تحقيق أهدافها. وأن يفهموا أهداف المؤسسة بوضوح حتى يستطيعوا أن يعملوا على تحقيقها (حيدر، ٢٠٠٤، ص١٤).

٤- الاستقصاء:

يتصف مجتمع المعرفة بأنه منتج للمعرفة ومستخدم لها، ولا يمكن إنتاج المعرفة واستخدامها بدون توظيف الاستقصاء توظيفًا محكمًا. لذلك فإن على المؤسسات أن توفر لمنتسبيها الفرص المناسبة لدراسة المشكلات والصعوبات والتحديات التي تواجههم بعقلية منفتحة، وأن توفر لهم الفرص لتوظيف البحث الإجرائي في ذلك، كما أن عليها أن تطور إدارات البحوث التابعة لها وتساعدها على الاندماج بالإدارات الأخرى. إن الاستقصاء والبحث الإجرائي يوفران للمهنيين أداة مناسبة تساعدهم على الرقي بمهنتهم، لأنهما ببساطة يدفعان المهنيين إلى التفكر في ممارساتهم المهنية وتحديد الصعوبات والتحديات التي تواجههم، وبالتالي العمل معًا على حلها وبذلك يسهمون في تطوير المعرفة المهنية ونشرها. كما أن دراستهم للواقع تمكنهم من تحديد أفضل الممارسات المهنية وبالتالي يكونون قادرين على وضع معايير للمهنة تسمح بإعداد نظام مساءلة للمهنة ينقيها من الشوائب (المرجع السابق، ص١٥).

٥- التعلم المستمر:

ذكر فيما سبق أن المعرفة التخصصية ستتغير نتيجة التطورات المعرفية المتسارعة وأن هذا التغير سيكون مستمرًا، مما يتطلب من عمال المعرفة (المهنيين) أن يطوروا من معارفهم باستمرار. إن التعلم المستمر سيشكل رديفًا أساسيًا للتعليم النظامي، وذلك نتيجة للتطورات الكبيرة التي ستحدث في المهن. ففي دول التعاون الاقتصادي والتنمية OECD تم البدء باستبدال المدخل السائد للدراسة خلال فترة محددة للحصول على الدرجة الجامعية الأولى، قبل الالتحاق بالعمل، بمدخل التعلم مدى الحياة. وبالرغم من توقعنا عدم حدوث ذلك في المنطقة العربية على المدى القريب إلا إنه من الواضح أن هناك حاجة إلى تقوية برامج التعلم المستمر بحيث

يصبح رديفًا للتعليم النظامي، ويساعد المهنيين على تجديد معارفهم وتحديثها بصورة مستمرة (تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٣م، ص٣٢).

٦- تقنيات الاتصال والمعلومات:

كما شكل اختراع الطباعة في القرن الخامس عشر ثورة في مجال تخزين المعرفة ونشرها، فإن التقدم في مجال تقنيات الاتصال والمعلومات يعد ثورة ثانية في مجال تخزين المعرفة ونقلها، والحصول عليها واستيعابها، واستخدامها. لذلك فإن من أبرز سمات مجتمع المعرفة التقدم الذي حدث ويحدث في ميدان الاتصالات وتقنيات المعلومات. فلقد فرضت هذه التقنية نفسها بشكل بارز في كافة مناحي حياتنا الشخصية والاجتماعية والعملية. وأصبحت تطبيقاتها العملية ذات فائدة لم يكن الناس قادرين على تخيلها في الماضي كونها تؤثر على أداء كافة المؤسسات والشركات، فلم تعد الحدود والمناطق الزمنية تشكل عائقًا أمام عمل هذه المؤسسات والشركات، فلقد أصبحت التجارة تعمل على مدار الأربع والعشرين ساعة في اليوم، وطوال أيام الأسبوع. وهذا تطلب من الشركات أن تتأقلم مع المستجدات التقنية، وأن تعد موظفيها تبعًا لذلك. فلقد غير الكمبيوتر الطريقة التي كنا نعد بها الوثائق والمراسلات ومعالجة البيانات، وحتى رصد ومتابعة جداولنا اليومية؛ ومكنتنا الشبكات من تبادل الوثائق بسهولة ويسر، وجعلت من الممكن تحميل كتب بأكملها خلال بضع دقائق، إن لم يكن ثوان. كما مكنتنا من التواصل السريع وأحيانًا اللحظي بعد أن كنا ننتظر استلام البريد لأيام أو أسابيع. وهذا أدى إلى تغيير بيئة العمل، فبعض الأفراد يقومون بأعمالهم من منازلهم. وأصبح بالإمكان التعرف على محتويات المكتبات من المنازل بل واستعارة كتب منها، والبنوك استطاعت أن توفر لعملائها خدمة الإطلاع على أرصدتهم من منازلهم، والشركات تعرض منتجاتها على الزبائن على الشبكة وهم في منازلهم. وظهرت وظائف جديدة متصلة بهذه التقنية لم نكن نسمع عنها من قبل، وقد تظهر أخرى، وأصبح إتقان مهارات التقنيات الحديثة ضرورة من ضرورات مجتمع اليوم.

٧- العولمة:

إن تقنيات الاتصال والمعلومات جعلت من العالم المترامي الأطراف مجتمعًا واحدًا، فقربت المسافات بين أجزائه، ويسرت التواصل بين أطرافه، بل سهلت للإنسان متابعة ما يحدث في العالم فور حدوثه عبر الأقمار الاصطناعية. وأصبحت الشعوب تتواصل بشكل أفضل، وأصبح بفضل الشبكة الدولية (الإنترنت) متاحًا للناس جوانب كثيرة من المعرفة. وأصبحت الشركات تعمل في بلدان غير موطنها الأصلي، بل أسست شركات متعددة الجنسيات. وأصبح من الصعب، بل ربما من المستحيل أن تغلق الدول حدودها وترفض التعامل مع دول العالم أو حتى أن تنتقي الدول التي ترغب في التعامل معها. كما أنه، ولو في حدوده الدنيا، ترغب الدول الكبيرة أن يكون هناك قدر معين من المعرفة في الدول الفقيرة بحيث تختفي آثار ظاهرتي الفقر والعنف، وبحيث لا تشكل عبئًا عليها. إن المعرفة أصبحت ذات صبغة عالمية، وأصبح اكتسابها أمرًا لا مفر منه. وهذا يقتضي من المؤسسات أن تفكر خارج إطار أسوار بلدانها، وعلى الدول أن تدرس ما يدور فيها في سياق المجتمع العالمي. كما أن على الدول الغنية معرفيًا أن تسهل للدول الفقيرة معرفيًا الحصول على المعرفة، سواء من خلال نشر نتائج المعرفة أو تدريب سكان هذه الدول للحصول على فرص تعلم مناسبة تساعدهم عند العودة إلى أوطانهم في بناء مجتمع المعرفة. وما يجدر الإشارة إليه هنا هو أنه في الوقت الذي ستستفيد فيه الدول الفقيرة من الدول الغنية في الحصول على المعرفة، فإن الدول الغنية بدورها تستفيد بقدر أكبر من هذا التعاون وذلك من خلال التعرف على أنماط تفكير جديدة في ثقافات غير ثقافاتها، واكتشاف ذلك المخزون الكبير من التراث الإنساني الذي تملكه الدول الفقيرة ومازال غائبًا عن الدول الغنية، هذا بالإضافة إلى الإطلاع على التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول مما يمكنها من تسويق

منتجاتها في نفس الدول وذلك من منطلق المعرفة هي القوة (حيدر، ٢٠٠٤م، ص١٧).

ثانيًا: دور مؤسسات التعليم المستمر في بناء مجتمع المعرفة:

إذا كان من المسلم به أن مجتمع المعرفة يعتمد على خدمات عمال المعرفة، وإن هذه الخدمات يجب أن تكون عالية الجودة، وأن الخدمات عالية الجودة بدورها تعتمد على تعليم عالي الجودة؛ فإنه يمكننا القول أن التعليم الجيد هو مفتاح الدول للولوج إلى مجتمع المعرفة. وبذلك تقع على مؤسسات التعليم المستمر مهمة كبيرة وهي إعداد الشعوب لمجتمع المعرفة بالمشاركة مع مؤسسات التعليم الأخرى.

وعند الحديث عن دور التعليم في إعداد الشعوب لمجتمع المعرفة، نجد أن المدرسة تحتل قلب النظام التعليمي أينما وجد، كما أن الكليات والجامعات وباقي مؤسسات التعليم تشكل عنصرًا رئيسًا في أي نظام تعليمي. إلا أن المدرسة هي التي تبدأ بتشكيل عقول المتعلمين وتوجيه اهتماماتهم بل هي التي تحفز الإلهام لديهم، أي أنه هي التي ترسي القواعد المتينة للانطلاق نحو مجتمع المعرفة. فإذا ما استطاعت المدرسة أن تكون المنتج الأول لمجتمعات المعرفة فإن هذا يعد مؤشرًا لتحسن التعليم. وباختصار فإن مدارسنا وجامعاتنا تعاني من مشكلات متراكمة، وبناء مجتمع المعرفة يجب أن ينطلق من إصلاح النظام التعليمي بشكل عام وتطوير مؤسسات التعليم المستمر بشكل خاص لمواكبة تطورات العصر وسد العجز الناجم عن مشكلات النظام التعليمي.

ومن هنا ستبرز أسئلة ذات أهمية لمجتمع المعرفة وذات أولوية سياسية، مثل: ما المعارف المطلوبة لكل فرد (عامل المعرفة)؟ وما التعليم والتعلم الجيدين؟ وفي مجتمع المعرفة ستحتل قضية اكتساب المعرفة وتوزيعها موقع قضية اكتساب الملكية وتوزيعها في مجتمع ما قبل مجتمع المعرفة. وهذا لا يعني بالطبع أن مؤسسات التعليم العام ستصبح أكثر أهمية، لأن كثيرًا من المعرفة المهمة (ذات المستوى المتقدم) سوف تكتسب بعد استكمال التعليم الرسمي، وربما من خلال تعليم

لن يتم في مؤسسات التعليم التقليدية، وقد يكون للمؤسسات والشركات مدارسها الخاصة (مدارس التعليم المستمر).

لكن بناء مجتمع المعرفة يتطلب توفير الأطر المؤسسية التي تدعم بناءه، وهذه تتمثل في جوانب عدة، ما يعنينا منها هنا: مؤسسات إنتاج المعرفة ونشرها بين جميع أفراد المجتمع مثل: برامج التدريب والتعليم المستمر في الكليات والجامعات والمؤسسات وقد تضيف إلى ذلك مراكز التوزيع والنشر والمكتبات العامة؛ كما أنه أصبح مطلوب من المجتمع أن يتآلف مع التعلم بحيث تتشكل أنواع عدة من مجتمعات التعلم في: الأسر، والمدارس، والجامعات، والكليات، وجميع مؤسسات التعلم المستمر، والجمعيات والمنظمات المهنية ذات العلاقة بالتعليم والتعلم، وقد تضيف إلى ذلك المؤسسات والشركات والصناعات، وأجهزة الدولة. وهذا كله ينبغي أن يدعم بتوافر سياسات واضحة حول تأهيل الأطر المؤسسية اللازمة لبناء مجتمع المعرفة. ولكن لكي تقوم مؤسسات التعليم المستمر بدورها في بناء مجتمع التعلم عليها أن تقوم بمهامها وفقًا لمتطلبات ومعايير العصر والتي ينبغي أن تتسق مع خصائص مجتمع المعرفة. وفي هذا السياق ينصح حيدر مؤسسات التعليم المستمر في مجتمع المعرفة أن تكون ذات نوع خاص وتتصف بأنها:

١- تقدم ثقافة عامة ذات مستوى عال مقارنة بما يقدم اليوم، ولا يقصد بالثقافة العامة هنا ما يقدم حاليًا من معارف متصلة بالقراءة والكتابة والحساب، وحتى علوم الطب والهندسة، وإنما البحث والاستقصاء الذي يؤهل المتعلمين للتعلم الذاتي.

٢- تغرس في أذهان المتعلمين من جميع المستويات والأعمار الدافعية للتعلم، والانضباط المستمر للتعلم.

٣- تفتح أبوابها للجميع سواء من ذوي المستوى التعليمي العالي أو ذوي المستوى التعليمي الأقل الذين لم يحصلوا على فرص تعليم عالي في مراحل حياتهم الأولى لأي سبب من الأسباب.

٤- تقدم المعرفة في صورة محتوى وعمليات (عمليات الحصول على المعرفة).

٥- لا تحتكر التعليم، فالتعليم في مجتمع المعرفة يجب أن يعم المجتمع كله، فالمؤسسات بكافة أنواعها: التجارية، والحكومية، وغير الربحية عليها أن تصبح مؤسسات تعليم وتعلم. وعلى مؤسسات التعليم المستمر، بصورة متزايدة، أن تقيم علاقة شراكة مع الموظفين والمؤسسات.

ويمكن أن نخلص مما سبق إلى ما أكدت عليه العديد من الدراسات السابقة منها الدراسة التي نشرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع اليونسكو والبنك الدولي بعنوان " الاستثمار في المستقبل: تحديد الأولويات التعليمية في العالم النامي" عام ١٩٩٢م، والتي ارتكزت على مفهوم رئيس مفاده أن التعليم يعد أهم العوامل المؤدية إلى التنمية البشرية، فهو عامل ضروري لتحسين الصحة والتغذية، وللمحافظة على البيئة عالية المستوى، ولتوسيع وتحسين مصادر الأيدي العاملة، وتقوية المسئولية الاقتصادية والسياسية، لذلك تعلق الدول أهمية كبرى على التعليم للإسراع بخطى التنمية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٢م).

ثالثًا: استعداد مؤسسات التعليم المستمر في الوطن العربي للإسهام في بناء مجتمع المعرفة

لقد قطعت الدول العربية شوطًا كبيرًا في نشر التعليم، فمنذ منتصف القرن الماضي ومع بدء استقلال الدول العربية، قامت الحكومات العربية بجهود كبيرة في هذا المجال، واستطاعت بعض الدول العربية أن تنشر التعليم بمستوى يكاد يكون مثاليًا. وهذا أدى إلى انخفاض نسبة الأمية في بعض هذه الدول وإلى توفير بنية أساسية مناسبة للتعليم. لكن إذا ما قسنا واقع التعليم في الوطن العربي في ضوء تحديات مجتمع المعرفة، فيمكننا القول أن تجربة البلدان العربية في نشر المعرفة لم

تحقق النهضة التعليمية المرجوة منها، ناهيك عن توطينها. فإذا ما عرفنا أولويات مجتمع المعرفة والتي تتمثل في أهمية إعداد المعلمين ليتصفوا بامتلاك معرفة تخصصية متعمقة ومهارات عالية، والقدرة على العمل في فريق، وتقدير الاستقصاء وتوظيفه في الحياة الشخصية والاجتماعية والمهنية، واكتساب المهارة والدافعية للتعلم مدى الحياة، والاستفادة من تقنيات التواصل والمعلومات، وتكوين فهم عالمي؛ فإن البنية الحالية لمؤسسات التعليم المستمر في الوطن العربي لا تستطيع الوفاء بهذه الأولويات. وبعبارة أخرى، فإن مؤسسات التعليم المستمر الحالية والتي تعتمد في أغلبها التدريس التقليدي لا تسهم إلا بالقليل لتعزيز التعليم والتعلم في مجتمع المعرفة، فالمجتمع، وبالذات أرباب الأعمال، يشكون من ضعف مستوى خريجي مؤسسات التعليم العربية وفقرهم لمهارات مهمة، مثل: عدم القدرة على تطبيق ما تعلموه، وافتقارهم لمهارات اللغة الإنجليزية، فضلاً عن مهارات أساسية مثل: التواصل والعمل ضمن فريق. كذلك عند مقارنة المستوى التعليمي لطلبة اليوم بالمستوى التعليمي لطلبة الأمس، نجد البون الشاسع بين المستويين لصالح طلبة الأمس بالرغم من شح الإمكانيات في الماضي، بل ربما ندرتها. وباختصار، يمكن القول أن مؤسسات التعليم العادية اليوم لا تفي بمتطلبات مجتمع المعرفة، فهي ربما كانت مناسبة لجيل مضى لكنها على الأرجح ليست مناسبة لجيل الغد (جيل مجتمع المعرفة). والضغط على مؤسسات التعليم المستمر لسد الفجوة المعرفية بين مخرجات مؤسسات التعليم العام والعالي وسوق العمل. فلقد بلغت نسبة الأمية في الوطن العربي وفقًا لإحصاءات مكتب الأمم المتحدة للتنمية البشرية للعام ٢٠٠١م: ٣٨,٥٪ (٢٦,٩٪ عند الذكور – ٥١٪ عند الإناث) (تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠١م).

وهناك العديد من الكتابات التي وجهت النقد لنظم التعليم في الوطن العربي ومنها: السنبل: ٢٠٠٢م، والدهشان: ١٩٩٨م، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: ١٩٩٨م، وعمار: ١٩٩٧م، ويماني: ١٩٩٨م).

وعند دراسة الواقع العربي بصورة أعمق نجد أن استعدادات الدول العربية للالتحاق بركب مجتمع المعرفة تختلف من دولة لأخرى، ففي كثير من الدول غير النفطية تبرز مشكلة حادة وهي مشكلة عدم توفر فرص التعليم للجميع بسبب عدم توفر البنية الأساسية اللازمة له، مثل: قلة أعداد المدارس أو شح إمكانياتها، وندرة المعلم المؤهل، وقصور الكتاب المدرسي، وقسوة الظروف المعيشية للآباء التي تجبر بعضهم على إلحاق أبنائهم بالعمل مبكرًا. كما تظهر مشكلة ثانية تشترك فيها جميع الدول العربية وهي مشكلة تردي نوعية التعليم؛ فالمناهج المدرسية تقليدية، والمعلم غير مؤهل التأهيل المناسب، وطرق التدريس وأساليب التقويم لا تفي بحاجة المتعلمين لكي يتعلموا كيف يتعلموا، والتقاليد الاجتماعية التي تعوق ذهاب الفتيات إلى المدارس. فمثلاً كشف تقرير اليونسكو الإقليمي حول التعليم للجميع في الدول العربية أن التحصيل الدراسي لطلبة الصف الرابع متدن كثيرًا فيما يتعلق بمدى اكتسابهم للكفايات التي ينبغي عليهم اكتسابها وفقًا للمستوى المقترح (اليونسكو، ٢٠٠٠). وهذا يشير إلى تردي نوعية التعليم في الوطن العربي. كما أن هناك مشكلة ثالثة أسهمت في إعاقة تقدم المجتمع العربي تتمثل في عدم وجود أطر مؤسسية كافية وفعالة لإنتاج المعرفة ونشرها (إذا ما استثنينا من ذلك المدارس والكليات والجامعات) بالقدر الكافي في الوطن العربي نتيجة غياب سياسات واضحة ومحددة لتأسيس تلك الأطر. ويعمق هذه المشكلة الممارسات الحالية لحل مشكلات المعرفة من خلال استيراد نتائج المعرفة من دون الاستثمار في إنتاجها محليًا.

والاعتماد في إعداد الكوادر العلمية على التعاون مع جامعات غربية. إن هذه المشكلات الرئيسة وغيرها تعيق بحدة بناء مجتمع المعرفة في الوطن العربي. وهذا يطرح تحديات كبيرة في وجه مؤسسات التعليم المستمر في الوطن العربي مما

يتطلب مراجعة السياسات التعليمية لضمان إيصال التعليم لكل فرد، وتطوير مناهج دراسية عصرية، وتحديث أساليب التعليم والتعلم وأدوات وآليات التقويم، فضلاً عن العمل على توطين المعرفة في الوطن العربي.

وفي هذا السياق أورد تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٢ " إن البلدان العربية أصبحت معزولة عن المعرفة والمعلومات والتقانة العالمية، وإذا سمح للوضع الراهن أن يستمر، فإنه لا يمكن إلا أن تزداد الأمور سوءًا" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص٥٠).

وللإسهام في معالجة هذه القضية المهمة، أورد تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣م في الفصل التاسع " رؤية إستراتيجية: أركان مجتمع المعرفة الخمسة" حول دور مؤسسات التعليم العام والعالي ومؤسسات التعليم المستمر بالذات في بناء مجتمع المعرفة التوصيات التالية:

١- إيلاء أولوية للتعلم في مرحلة الطفولة المبكرة، ومحاولة سد منابع الأمية.

٢- تعميم التعليم الأساسي للجميع، مع إطالة أمده لعشرة صفوف على الأقل.

٣- استحداث نسق مؤسسي للتعليم المستمر يستمر مدى الحياة.

٤- ترقية جودة النوعية في جميع مراحل التعليم العام والعالي والتعليم المستمر.

٥- إيلاء عناية خاصة للنهوض بالتعليم المستمر، من خلال استقلالية وإصلاح بنيته المؤسسية، ونشره، والارتقاء بنوعيته.

رابعًا: المتطلبات الواجب على مؤسسات التعليم المستمر في الوطن العربي استيفائها للإسهام في بناء مجتمع المعرفة

قبل البدء بعرض ما ينبغي على مؤسسات التعليم المستمر في الوطن العربي الأخذ به، ينبغي التأكيد على أهمية تعميم التعليم وتوفير مؤسسات التعليم بكافة أشكالها ومستوياتها لجميع المتعلمين. وهذا يعتبر متطلبًا أوليًا وهامًا قبل الحديث عن أدوار مؤسسات التعليم المستمر في ضوء مجتمع المعرفة. فالأفراد

الأميون سيصبحون عالة على المجتمع. لذلك فإن المجتمع المحيط بمؤسسات التعليم المختلفة وبالذات الحكومات، مطالبة بأن توفر فرص التعليم لجميع المواطنين. ولا يكفي أن يقدم التعليم للقادرين على الحصول عليه، وإنما العمل على إزالة العوائق التي تمنع بعض الأسر من إرسال أطفالها إلى المدارس. فإن كانت الأسباب مادية فينبغي توفير صندوق إعانات اجتماعية، وإن كانت الأسباب اجتماعية أو ثقافية فينبغي دراسة تلك الأسباب وإزالة قلق الآباء أو توفير بدائل مناسبة تؤدي إلى نشر التعليم للجميع. صحيح إن نشر التعليم للجميع سيكون مكلفًا إلا أن المجتمعات العربية، على الرغم من كثرة عدد سكانها، بحاجة إلى كل عقل فيها للحاق بالدول المتقدمة. ويمكن القول أن تكلفة الأمية وعبئها على المجتمع سيكون أثقل من تكلفة تعميم التعليم، لأن الأمة ستدفع الفاتورة لاحقًا على حساب مستقبلها ووجودها بين الأمم.

وبالنسبة لمؤسسات التعليم المستمر ينبغي أيضًا جعله ميسرًا لجميع المؤهلين معرفيًا لمواصلته، وليس بالضرورة أن يكون في شكل برامج دراسات عليا، وإنما قد يأخذ أشكالاً أخرى مثل كليات المجتمع، والمعاهد الفنية التخصصية. والبرامج التي تقدمها الجامعات (برامج التعليم المستمر).

كما أنه عند الحديث عن التعليم المستمر في الوطن العربي، تظهر مشكلة تتفرد بها دول العالم الثالث ومنها الوطن العربي، وهي تكدس الطلبة في التخصصات الإنسانية والاجتماعية للمتخرجين من مؤسسات التعليم العالي، وهي التخصصات التي لا ترتبط بسوق العمل، وبالتالي تزداد الحاجة لإعادة تأهيلهم من خلال مؤسسات التعليم المستمر ليجدوا فرص أخرى للالتحاق بسوق العمل.

وعلى الرغم من أهمية هذه التخصصات، إلا أن التكدس الكبير فيها يعيق الوصول إلى مجتمع المعرفة، لأن مجتمع المعرفة يتطلب تخريج مهنيين متخصصين في مهن محددة يتطلبها سوق العمل أو المجتمع، ولا بأس من تخريج بعض الكوادر في التخصصات في مهن محددة يتطلبها سوق العمل أو المجتمع،

ولا بأس من تخريج بعض الكوادر في التخصصات غير المهنية بحسب كم الحاجة المجتمعية لها. وقد يعزى هذا التكدس إلى ارتفاع تكلفة الدراسات في التخصصات العلمية والمهنية أو إلى صعوبة الدراسة بها أو ندرة مواقع العمل بعد التخرج أو حتى الاستمرار بالمهنة بعد التخرج نظرًا لسوء الإعداد، إلا أن هذا ليس مبررًا للاستمرار في تكديس الخريجين في هذه التخصصات.

وفي ضوء ما كتب عن مجتمع المعرفة من حيث الخصائص والأولويات، وأهمية دور التعليم في إعداد الشعوب لمجتمع المعرفة، وما قدم من توصيات للتربية عمومًا ومؤسسات التعليم المستمر خصوصًا للقيام به للإسهام في بناء مجتمع المعرفة، وفيما يلي عرض لأهم المتطلبات التي يجب على مؤسسات التعليم المستمر الأخذ بها للقيام بدورها في بناء مجتمع المعرفة في الوطن العربي.

١- إعادة النظر في رسالة مؤسسات التعليم المستمر وأهدافها:

تقتصر رسالة مؤسسات التعليم المستمر في الوطن العربي – بمستوياتها المختلفة – في الوقت الراهن على تقديم المعارف للمتعلمين بهدف توفير سبل نجاحهم في الانتقال من مستوى تعليمي إلى مستوى أفضل. وكان هذا مقبولاً في السابق، لكن اليوم ومع تزايد أهمية المعرفة ليس للمتعلمين فقط وإنما للمجتمع ككل، فإن مؤسسات التعليم المستمر في الوطن العربي بحاجة إلى مراجعة رسالتها لتتحول إلى مراكز للتعلم في المجتمع المحيط ومراكز لعلاقات اجتماعية أوسع تسهل ظهور أشكال عدة من مجتمعات التعلم، فتشكل بذلك شبكات تنمي علاقات المتعلمين الاجتماعية، والمهنية، وتمكنهم من العمل المنتج والحياة بكفاءة في مجتمع المعرفة.

وهذا يقودنا إلى استخلاص الدور الأول لمؤسسات التعليم المستمر في الوطن العربي، وهو أن تصبح مراكز إشعاع معرفي في المجتمع المحيط بها فينتظر منها أن تقدم لهم خدمات محو الأمية – سواء الأمية الأبجدية أو الأمية التقنية –

كما تقدم أنشطة تثقيفية متنوعة لكبار السن والأمهات، بحيث تندمج مع المجتمع المحيط وتقدم خدماتها له لتسهم في نشر المعرفة.

كما أن عليها توسيع خدماتها الحالية لتشمل قطاعات جديدة، وتقديم خدمات التعليم المستمر للمجتمع المحيط، وأن تصبح مركز إشعاع معرفية في المجتمع المحيط، وأن تجعل برامجها مرنة لتلبي احتياجات أنواع جديدة من المتعلمين واحتياجات مجتمع المعرفة المتجددة.

كما أن مؤسسات التعليم المستمر الجامعي مطالبة بأن تقدم معارف ومهارات تخصصية عالية المستوى للمتعلمين تؤهلهم للنجاح في مهنهم. فالمناهج بحاجة إلى أن توجه لكي تستجيب للحاجات المعرفية التخصصية المتزايدة للمتعلمين بعد التخرج.

كما أن على مؤسسات التعليم المستمر في الوطن العربي، تقديم معرفة تخصصية ذات مستوى عال. لأن عمال المعرفة سيكونون متخصصين بدرجة عالية، وبالتالي سوف يحتاجون إلى تجديد معارفهم بصفة دورية، وإلى دراسة تخصصية تساعدهم على الانتقال من مهنة لأخرى. كما أن التغير السريع في طبيعة العمل سيتطلب تدريبًا سريعًا ورخيصًا يصل إلى الأفراد سواء كانوا في مجموعات كبيرة أم صغيرة وفي الوقت المناسب. لذلك فإن على مؤسسات التعليم المستمر أن تراجع برامجها لتجعل من أنشطة خدمة المجتمع والتعليم المستمر برامج تساعد عمال المعرفة على تجديد معارفهم ومهاراتهم وتزودهم بنتائج البحث العلمي التطبيقي الذي يسهم في تحسين أدائهم المهني.

كما يفترض ببرامج التعليم المستمر أن تكون مرنة في الوقت والمحتوى تسهم في تلبية احتياجات المتعلمين ومساعدتهم في التغلب على ظروفهم وإعادة تأهيل من يحتاج لذلك من خلال برامج التعليم المستمر في الجامعات المفتوحة والجامعات الافتراضية وجامعات أو معاهد الشركات، والتعليم عن بُعد.

٢- تحويل مؤسسات التعليم المستمر إلى منظمات تعلم:

إن معظم ما كتب حديثًا حول طرق تحسين نجاح المؤسسات التعليمية يؤكد على أن المؤسسات يجب أن تصبح منظمات تعلم، وأن هناك حاجة إلى توظيف تفكير جميع العاملين بالمصنع أو المؤسسة لكي تكون قادرة على التنافس في ضوء مجتمع تنافسي، وأن لا يقتصر التعلم على الإدارة العليا بل يجب أن يشمل جميع المنتسبين إليها. فإن على مؤسسات التعليم المستمر أن تطور آليات تساعد المنتسبين إليها على التجديد المستمر، والتميز بالقدرة على الابتكار والاكتشاف واستيعاب رضا الزبائن، والاعتماد على السرعة والذكاء في تقديم الخدمات. لذلك فإن هذه هي الفرصة المواتية لمؤسسات التعليم المستمر لأن تجد نفسها بحيث تعد رؤى ورسائل وأهداف جديدة تتسق مع روح العصر يشترك في وضعها جميع العاملين بها والمعنيين بخدماتها. كما أن عليها أن توفر لهم فرص التنمية المهنية المستدامة، فتشجع على القيام بالبحث وبالذات البحث الإجرائي لتحسين أداء منتسبيها، كما تشجعهم على تكوين منظماتهم المهنية المتخصصة، أي تعلم وتتعلم لتحسن أدائها. وفي هذا السياق يؤكد المتخصصون على أن مجتمعات التعلم في مؤسسات التعليم المستمر يجب أن تركز على: العمل في فريق، وإثارة المناقشات الجادة بين أفرادها، وتركز بصورة أكبر ومتسقة على التعليم والتعلم في سياق عمل تعاوني، وجمع بيانات تقييم لاستقصاء المشكلات وتقييم التقدم في العمل (حيدر، ٢٠٠٤، ص٢٧).

إن المقصود هنا هو أن تصبح مؤسسات التعليم المستمر منظمات تعلم أيضًا لا تقدم خدمات التعليم فقط، بل يتعلم فيها المنتسبون إليها (إداريون ومعلمون وموظفون ودارسون) بصورة مستمرة لتجنب الأخطاء التي يقعوا بها وللتغلب على الصعوبات التي تواجههم ولتحسين أدائهم بصورة عامة من أجل تقديم خدمات تعليم وتعلم أفضل.

كما أن على مؤسسات التعليم المستمر في الوطن العربي الانتقال من موقع احتكار التعليم والتدريب إلى الشراكة مع المؤسسات الأخرى مثل: الشركات، والمصانع، والمؤسسات الحكومية أو الخاصة التي تقدم خدمات تعليمية للعاملين بها (عمال المعرفة) لإعادة تأهيلهم وتدريبهم.

٣- تطوير المناهج وطرق التدريس وأساليب التقويم:

من أجل إعداد متعلمين قادرين على تلبية تحديات مجتمع المعرفة فإن على مؤسسات التعليم المستمر الاستفادة من التقدم الحاصل في مجال علم النفس المعرفي وأبحاث الدماغ، والتي في مجملها تشير إلى أهمية مشاركة المتعلم بفاعلية فيما يتعلمه لما لذلك من أثر في إعداده لأن يكون قادرًا على التعلم بنفسه.

ففيما يتعلق بعلم النفس المعرفي، ظهرت مدرسة جديدة تسمى بالبنائية تؤكد على أهمية إشراك المتعلم بفاعلية فيما يتعلمه. (حيدر، ٢٠٠٤م)

ومن ثم فإن المناهج بحاجة إلى أن تركز على المتعلم وأن تقدم أساليب تدريس تأخذ بالتعلم النشط الذي يسهم المتعلم فيه بإيجابية في تعلم ما يتعلمه بحيث تدفع المتعلمين للتفكير فيما يتعلمونه ويكون فيها الاستقصاء والتفكر مكونًا رئيسًا، وتعود المتعلمين على أن لا يقبلوا الأمور على علتها أي تنمي لديهم التفكير الناقد. كما أن هناك اتفاقًا بين التربويين وعلماء النفس حول أهمية تنمية مهارات التفكير العليا لدى المتعلمين.

كما يتطلب مجتمع المعرفة من عمال المعرفة أن يتقنوا مهارات العمل في فريق، لذلك على مؤسسات التعليم المستمر أن تقدم لهم هذه الفرص. ويعد التعلم التعاوني من أنجح أساليب التدريس الفعالة في هذا السياق، وهذا ما أكدته الأبحاث خلال الخمسين سنة الماضية (المرجع السابق، ص٤٩).

والخلاصة يمكن القول أن تصميم المناهج وطرق التدريس لمساعدة المتعلمين على التعلم من خلال التعلم التعاوني ومساعدتهم على تنمية مهارات

التفكير العليا ومهارات الاستقصاء، وكذا تنمية اللغة وتوظيف التقنيات الحديثة في التدريس كل هذا سيساعدهم على تنمية الدافعية لديهم للتعلم المستمر مدى الحياة

٤- تطبيق تقنيات الاتصال والمعلومات في التعليم:

من الصعب الحديث عن تطبيق تقنيات الاتصال والمعلومات في العملية التعليمية دون توافر البنية التحتية المناسبة لها، سواء المتصل منها بشبكات الألياف الضوئية، أو المايكروويف، أو أسلاك النحاس التي تربط البلد ببعضه وبمؤسسات التعليم المستمر وبالمؤسسات الحكومية وغير الحكومية. ودون أن تحدد رسوم رمزية لاستخدام هذه التقنية. والحقيقة أن بعض الدول العربية تمكنت بنجاح من توفير هذه البنية. فالمتعلمون، في هذه الدول يعيشون في بيئة تقنية غنية، فيقضون وقتهم مستمتعين بالألعاب الإلكترونية، وبمشاهدة البرامج التلفزيونية التي تبث من كافة بقاع العالم، ويتحدثون مع أقرانهم بالتليفون المحمول، لكنهم عندما يذهبون إلى مؤسسات التعليم المستمر لا يجدون تلك البيئة الغنية تقنيًا، وإن وجدت فهي مخزنة في غرف خاصة ولا تدمج في العملية التعليمية بكفاءة. لذلك فإن على القائمين على مؤسسات التعليم المستمر أن يضعوا أهدافًا جديدة تتصل بدمج تقنيات الاتصال والمعلومات في عمليتي التعليم والتعلم. فهناك ضرورة لتزويد مؤسسات التعليم المستمر بأجهزة الحاسوب المناسبة وبالأعداد الكافية، ولربط مؤسسات التعليم المستمر بشبكات داخلية موصلة بخدمة الإنترنت، وأن تتوافر البرامج المناسبة لاستخدامها، وأن تعدل طرق التدريس لتستوعب بجد هذا التقدم التقني في عمليتي التعليم والتعلم. كما أنها – وبالذات مؤسسات التعليم المستمر – بحاجة إلى القيام بجهد مؤسسي لتقديم برامج متقدمة باستخدام الشبكة الدولية وخاصة لتلك الفئة من العاملين الذين يرغبون في تجديد معارفهم أو الذين يرغبون في تغيير مهنهم والانتقال من مهنة لأخرى.

كما أن تقنيات الاتصال والمعلومات تعد وسيلة فعالة في ربط أطراف مجتمعات التعلم ببعضها فتسهل تواصلهم وحصولهم على المعلومة بسرعة مناسبة كما أنها تقرب المسافات بينهم وتساعدهم على تبادل الآراء والخبرات.

٥- استيعاب متطلبات العولمة:

من الصعب الحديث عن مجتمع المعرفة دون التعرض لمفهوم العولمة، ولا يقصد بالعولمة هنا السياسات التحريرية الجديدة المتصلة بتحرير السوق والخصخصة، وإنما الطبيعة العالمية للمعرفة، ويمكن أن يعزى عولمة المعرفة لعدة أسباب، منها: أن المعرفة بطبيعتها عالمية فلقد أسهمت معظم الحضارات في تكوينها، وأن من مصلحة الدول غنية كانت أم فقيرة كبيرة كانت أم صغيرة نشر المعرفة في أرجاء المعمورة لينتشر السلام والخير بين الناس؛ وأنه لا يمكن لدولة مهما كبر حجمها أو ثروتها المعرفية أو المادية أن تتحمل بمفردها أعباء بناء مجتمع المعرفة؛ وأن مجتمع المعرفة لا يعرف حدودًا جغرافية أو سياسية، وأن المنتمين إلى مهنة ما يشعرون بالقرب من بعضهم لأن أهدافهم المهنية واحدة وكذلك همومهم المهنية، فهناك أرضية مشتركة للحديث بينهم؛ كذلك يمكن أن يعزى عولمة المعرفة لأهمية المعرفة في المنافسة العالمية أو انتشار البعض منها واحتكار الآخر، أو حتى أهمية العمل المشترك مع الآخر لإنتاج معرفة جديدة.

وبناء على ذلك يمكن القول أن مؤسسات التعليم المستمر مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى لأن تزود المتعلمين بقدر كاف من المعارف حول العالم الذي يعيشون فيه، وعن الثقافات المختلفة واحترامها، وحول أساليب التحاور مع الآخرين وتقدير رأيهم، وعن الفرص المتوافرة لهم خارج بلدانهم (الدهشان، ١٩٩٨م، ص٤٠).

٦- جهود ضمان الجودة:

يعد بناء مجتمع المعرفة العامل الرئيس في تطور الدول، وهو المهمة الرئيسة لها ولمؤسسات التعليم المستمر بشكل خاص، لأنه شرط حاسم في التنافس

الاقتصادي بين الدول. ونتيجة لذلك فإن الدول التي تمتلك رؤية ثاقبة للتنمية الاقتصادية تدرك أكثر من غيرها أن التعلم الجيد هو مفتاح التنمية. ولضمان تقديم تعليم جيد، فإنه من الضروري أن تؤدي مؤسسات التعليم المستمر مهامها في مستوى عال من الجودة. وأن توضع آليات محددة لمراقبة الجودة في مؤسسات التعليم المستمر. وفي هذا السياق يرى (الدهشان، ١٩٩٨م) أن معظم الدول تحرص اليوم على أن تتأكد من أن مؤسسات التعليم المستمر تستطيع الإجابة عن الأسئلة التالية: هل تخطط لإعداد برامج يحتاجها المجتمع؟ (هل تضمن أن الأهداف مناسبة) وهل الميزانية التي تصرف على التعليم تنفق بطريقة ملائمة، وهل تعمل بفاعلية؟ (هل تدار بطريقة جيدة؟) وهل تخرج الكوادر التي يرغب بها المجتمع؟ (هل الخريجون مؤهلون لما أعدوا له؟). ويمكن أن نقول أن ما يطرح من أسئلة على مؤسسات التعليم المستمر يجب أن يطرح كذلك على مؤسسات التعليم العام.

كما أن هناك عاملاً آخر يدفعنا للتفكير في أهمية الجودة في مؤسسات التعليم المستمر والذي يتمثل في انتشار الكثير من مؤسساته الحكومية والخاصة، المحلية والعالمية، الجيدة والرديئة، لذلك فإن هناك حاجة إلى وضع معايير لبرامج التعليم المستمر التي تلبي الحدود الدنيا من المعايير التي يتفق عليها. وهذا يتطلب من الدول أن تنشئ إدارات متخصصة وآليات معينة للقيام بمهام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم المستمر، كما يتطلب من مؤسسات التعليم المستمر نفسها أن تصمم آليات داخلية تضمن لها وللمنتسبين إليها والمجتمع المحلي جودة برامجها وخدماتها التعليمية (المرجع السابق، ص٥١).

الخاتمة:

إن الأهمية المحورية للتعليم المستمر والتدريب لإعداد المجتمع العربي لمجتمع المعرفة تلقي بمسئولية كبيرة على مؤسسات التعليم المستمر في الوطن العربي. وهذا يتطلب منها، بالإضافة إلى ما عرضناه في الصفحات السابقة، أن

تعمل جميعها معًا لتشكل مجتمعًا للتعلم، فتطبق معارفها وخبراتها في كيفية صنع مجتمع تعلم في المنطقة العربية، وتتبادل هذه الخبرات فيما بينها وتطورها وتنقحها. ويمكن أن يتم ذلك من خلال البدء في التفكير في إطار مؤسسي مناسب لهذه المهمة، وقد يكون ذلك الإطار: إما تحت مظلة إحدى المنظمات الدولية أو الإقليمية الحالية، مثل: منظمة اليونسكو أو المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، أو ربما إطار جديد تتركز مهمته في تبادل الخبرات وتنمية المعارف والمهارات المتصلة بهذه المهمة. فالزمن لن ينتظر، والمجتمعات الأخرى لن تقف منتظرة لنا حتى نلحق بها، بل ستستمر في السير والسير الحثيث لصنع مستقبل أفضل لشعوبها. ولن نختلف إن قلنا أن شعوبنا تستحق مستقبلاً أفضل ومكانة متميزة بين الأمم، وهي أهل له والتاريخ يشهد على ذلك.

عليه فإن علينا حث الخطى وتنسيق الجهود للعمل معًا لإعداد شعوبنا لمجتمع المعرفة بحيث تصل إلى المكانة التي نطمح لها أن تكون فيها، وهنا أقترح إنشاء منظمة عربية تشكل مظلة لبرامج التعليم المستمر في الوطن العربي تحت مسمى "المنظمة العربية للتعليم المستمر".

المراجـــــع

١- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢، خلق الفرص للأجيال القادمة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي، عمان: الأردن. ٢٠٠٢م.

٢- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣، بناء مجتمع المعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي، عمان: الأردن، ٢٠٠٣م.

٣- حلاق، جاك، الاستثمار في المستقبل: تحديد الأولويات التعليمية في العالم النامي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ترجمة: وفاء وهبة، وجابر عبد الحميد، مركز البحوث التربوية، جامعة قطر، مكتب اليونسكو الإقليمي، قطر، ١٩٩٢م.

٤- حيدر، عبد اللطيف حسين، مجتمع المعرفة – خصائصه – وطرق التعامل معه، مجلة التربية، جامعة الإمارات، ٢٠٠٤م.

٥- حيدر، عبد اللطيف حسين، نظريات التعلم، مجلة التربية، جامعة الإمارات، ٢٠٠٤م.

٦- الدهشان، جمال، ملامح إطار جديد للتعليم في الدول العربية في المتغيرات العالمية والإقليمية، المؤتمر السنوي الخامس عشر لقسم أصول التربية: العولمة ونظام التعليم في الوطن العربي "رؤية مستقبلية" قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة المنصورة، ١٢-١٣ ديسمبر ١٩٩٨م.

٧- السنبل، عبد العزيز، التربية في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين، مكتبة المريخ، الرياض، ٢٠٠٢م.

٨- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، رؤية مستقبلية لتطوير التربية العربية في الوطن العربي، الوثيقة الرئيسية للمؤتمر الفكري العربي لوزراء التربية والتعليم والمعارف العرب، طرابلس، ١٩٩٨م.

٩- اليونسكو، التقرير الإقليمي حول التعليم للجميع في الدول العربية، تقييم العام ٢٠٠٠، القاهرة، اليونسكو، ٢٠٠٠م

المواقع الأجنبية:

10- Smith, B.L. (2001, Fall). Challenge of Learning Communities as a Growing National Movement. Peer Review, 4(1). Retrieved September 22, 2009, from

11- http://www.aacu.org/peerreview/pr-fa01/pr-fa01feature1.cfm.